ث ٠٨/٧
اداب
/ ٨ ث
ث ٣٠٨ / ١

النظام التأديبي (الأنضباطي) لاعضاء السلطة القضائية ـ في اليمن

-دراسة مقارنة-

رسالة مقدمة الى كلية القانون- جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون

من قبل الطالبه

ضياء عبد الرحمن احمد عثمان

اشراف

الاستاذ الدكتور

ماهر صالح علاوي الجبوري

١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م

T07-01152

﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما(١٠٥) واستغفر الله إن الله كان غفورا رحيما(١٠٦) ولا تجاد ل عن الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خوانا أثيما(١٠٧)﴾

سورة النساء

الآيات من ١٠٤-١٠٦

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضـــاء لجنـــة المناقشـــة أننـــا اطلعنـــا علـــى الرســـالة الموســـومة (**النظام التأديبي (الإنضباطي) لاعضاء السلطة القضائية في اليمن – دراسة مقارنة**) التي تقـدم بها الطالب (**ضياء عبد الرحمن احمد عثمان**) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيمـــا لـــه علاقة بها ، ونعتقد انها جديرة بالقبول بتقدير ( ) لنيل درجة الماجستير في القانون.

الاستاذ المساعد الدكتور
علي محمد بديـر البديـر
رئيسـاً

الاستاذ المساعد الدكتور
إحسان حميد حسين المفرجي
عضـواً

الدكتـور
رياض خليـل جاسم
عضـواً

الاستاذ الدكتور
ماهر صالح علاوي الجبوري
المشرف على الرسالة/عضواً

صادق مجلس كلية القانون على قرار المناقشة.

الاستاذ الدكتور
نـــزار العنبـكـــي
عميـد كليـة القانـون
/ /٢٠٠١م

إقـــرار المشـــرف

أشهد أن اعداد هذه الرسالة الموسومة (**النظام التأديبي (الإنضباطي) لاعضاء السلطة القضائية في اليمن – دراسة مقارنة**) التي تقدم بها الطالب (**ضياء عبد الرحمن احمد عثمان**) قد جرى تحت اشرافي في كلية القانون – جامعة بغداد وهي جزء من متطلبـــات درجـــة الماجستير في القانون .

التوقيع

الاستـــاذ الدكتـــور

ماهر صالح علاوي الجبوري

٢٠٠١/ ٢/ ٩م

بناءً على التوصيات المتوفرة ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع

الاستـــاذ الدكتـــور

ماهر صالح علاوي الجبوري

رئيس قسم القانون العام

٢٠٠١/ ٢/ ٩م

الإهداء

-الى من

سمت بهما النفس وفاضت بحبهما الجوارح، واوصاني بهما الله برا واحسانا

امي وابي

-الى من

بذلت حياتها من اجلي

زوجتي

-الى

الزهرة البيضاء التي كلما ابتسمت ذهب عني العناء

أبنتي علياء

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا البحث المتواضع، وما توفيقي إلا بـــالله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وبعد...

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العميق الى استاذي الدكتور مـــاهر صـــالح /علاوي الجبوري لما بذله معي من جهد وصبر وعنـــاء، ومـــا اولاه مـــن رعاية واهتمام وابداء للملاحظات العلمية القيمة التي لها الاثر البالغ فـــي اغناء البحث، كما اتقدم بالشكر الجزيل الى الدكتـــور عبـــدالله الذبحـــاني الاستاذ المساعد بقسم القانون العام-كلية الشريعة والقانون جامعة صنعـــاء والى الدكتور/ قائد طربوش رئيس قسم القانون العام-كلية الحقوق-جامعـــة تعز على ماقدماه لي من عون ومساعدة خلال مدة البحث.

وأتوجه بالشكر الجزيل الى السادة رئيس هيئة التفتيش القضـــائي بـــوزارة العدل اليمنية ورئيس هيئة التفتيش القضائي بالنيابة العامة اليمنيـــة والـــى السيد وزير العدل العراقي ورئيس لجنة شؤون القضاة والادعـــاء العـــام العراقي والى السيدة ازهار الموظفة بمحكمة التمييز العراقية لمساعدتهم لي في الاطلاع على الجانب العملي لهذا البحث.

الباحث

الفهرس

الموضوع	التسلسل
مقدمة	**١**
الفصل الاول: اعضاء السلطة القضائية ونظامهم التأديبي	٢
المبحث الاول: اعضاء السلطة القضائية	٢
المطلب الاول: المقصود باعضاء السلطة القضائية	٢
الفرع الاول: تعريف السلطة القضائية	٢
اولا: المنكرون لكون القضاء سلطة	٣
ثانيا: المؤيدون لكون القضاء سلطة	٣
الفرع الثاني: المركز القانوني للنيابة العامة	٤
اولا: موقف الفقه	٤
ثانيا: موقف التشريع	٦
ثالثا: موقف القضاء	٧
المطلب الثاني: استقلال السلطة القضائية	٨
اولا: نشأة مبدأ الفصل بين السلطات	٨
ثانيا: مفهوم استقلال السلطة القضائية	٨
ثالثا: الضمانات المترتبة على مبدأ استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية	١١
١-الضمانات المتعلقة بالتعيين	١١
٢-مبدأ عدم قابلية القضاة للنقل	١٣
٣-مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل	١٤
المبحث الثاني: النظام التأديبي	١٦
المطلب الاول: الذنب الاداري	١٦
الفرع الاول: تعريف واركان الذنب الاداري	١٦
اولا: تعريف الذنب الاداري	١٦
ثانيا: اركان الذنب الاداري	١٨
الفرع الثاني: تحديد الذنوب الادارية لاعضاء السلطة القضائية	٢٣
اولا: الذنوب التي تتعلق باداء العمل الوظيفي	٢٤
ثانيا: الذنوب المتعلقة بالحياة الشخصية	٣٠
المطلب الثاني: العقوبة التأديبية	٣٤
اولا: تعريف العقوبة التأديبية	٣٤
ثانيا: تحديد العقوبات التأديبية	٣٥
١-العقوبات الادبية	٣٨
٢-العقوبات المالية	٤١

٣-العقوبات الاستبعادية	٤٣
الفصل الثاني: سلطة المختصة بفرض العقوبة واجراءات فرضها	**٤٦**
المبحث الاول: السلطة المختصة بفرض العقوبة التأديبية	٤٦
اولا: تعريف السلطة التأديبية	٤٦
ثانيا: مزايا وعيوب النظام شبه القضائي	٤٨
المطلب الاول: السلطة الرئاسية	٤٨
المطلب الثاني: السلطة المختصة بنظر الدعوى التأديبية	٥١
المبحث الثاني: اجراءات فرض العقوبة التأديبية	٥٧
المطلب الاول: ضمانات التحقيق والمحاكمة	٥٧
الفرع الاول: ضمانات التحقيق والمحاكمة	٥٨
اولا: الحيدة	٥٨
ثانيا: حق الدفاع	٥٨
ثالثا: عدم وقف القاضي إلا لمصلحة التحقيق	٥٩
رابعا: التسبيب	٦١
الفرع الثاني: التحقيق مع عضو السلطة القضائية	٦٣
اولا: تعريف التحقيق	٦٣
ثانيا: مقومات التحقيق	٦٤
ثالثا: الجهة التي تتولى التحقيق	٦٥
رابعا: التصرف بالتحقيق	٦٧
المطلب الثاني: الاجراءات التأديبية	٦٩
الفرع الاول: الاجراءات التي تتبعها السلطة الرئاسية	٦٩
اولا: الاجراءات التي يتبعها رئيس المحكمة	٦٩
ثانيا: الاجراءات التي يتبعها وزير العدل	٧٠
الفرع الثاني: الاجراءات التي تتبعها السلطة التي تنظر الدعوى التأديبية	٧٢
اولا: التكليف بالحضور	٧٢
ثانيا: اجراءات المحاكمة	٧٣
ثالثا: انقضاء الدعوى التأديبية	٧٦
الفصل الثالث: الطبيعة القانونية للقرارات التأديبية و الطعن فيها	**٧٨**
المبحث الاول: الطبيعة القانونية للقرارات التأديبية	٧٨
المطلب الاول: الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن السلطة الرئاسية	٧٨
اولا: موقف الفقه	٧٨
ثانيا: موقف القضاء	٨٠
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة من السلطة التي تنظر الدعوى التأديبية	٨١

اولا: موقف الفقه	٨١
ثانيا: موقف القضاء	٨٥
المبحث الثاني: الطعن في القرارات التأديبية الرئاسية	٨٨
الفرع الاول: الغاء القرارات التاديبية الصادرة عن السلطة الرئاسية	٩٠
اولا: عيب عدم الاختصاص	٩١
ثانيا: عيب الشكل والاجراءات	٩٢
ثالثا: عيب مخالفة القانون	٩٣
رابعا: عيب السبب	٩٤
خامسا: عيب إساءة استعمال السلطة	٩٥
الفرع الثاني: التعويض عن القرارات غير المشروعة الصادرة عن السلطة الرئاسية	٩٦
المطلب الثاني: الطعن في الاحكام الصادرة من السلطة التي تنظر الدعوى التأديبية	٩٩
الخاتمة	**١٠٣**
اولا: النتائج	١٠٣
ثانيا: التوصيات	١٠٦
المراجع	**١٠٩**

المقدمة

تحتل السلطة القضائية مكانة بارزة بين سلطات الدولة لما تقوم به من دور بارز في إقامة ميزان العدالة وتطبيق نصوص القانون ويمنح القانون أعضاءها حماية قانونية خاصة تليق بمكانتهم، ويدخل ضمن هذه الحماية النظام القانوني الخاص بتأديبهم، حيث يحتوي على قواعد قانونية خاصة تختلف عن تلك القواعد القانونية التي يتم تطبيقها عند تأديب الموظف العام.

وقد اخترنا موضوع هذه الرسالة الموسومة "بالنظام التأديبي (الانضباطي) لأعضاء السلطة القضائية في اليمن-دراسة مقارنة" في محاولة لتوضيح المعالم الأساسية للنظام التأديبي لأعضاء السلطة القضائية في الجمهورية اليمنية، مقارنة بغيره من الأنظمة في فرنسا والعراق ومصر والأردن وسوريا.

ولا شك أن هذا البحث يعد الأول من نوعه في الجمهورية اليمنية وجمهورية العراق. لذا نأمل أن يكون فيه إثراء للمكتبة العربية وأن يسهم في دراسة الواقع القضائي اليمني وتلمس المصاعب التي يعاني منها القضاء اليمني في سبيل أداء رسالته، كما نأمل أن يكون في البحث ما يبصر المشرع اليمني ويهديه إلى الأخذ بأفضل الأساليب في تأديب أعضاء السلطة القضائية، خاصة وإننا سنقارن التشريع اليمني بالتشريعات المماثلة في خمس دول أخرى جميعها تسبق اليمن في التطور التشريعي، كما أن هذا البحث سيبرز دور القاضي الإداري العراقي في بناء النظام التأديبي لأعضاء السلطة القضائية.

وقد واجهنا في هذا البحث عددا من المشكلات كانت أولها قلة الوعي القانوني في اليمن مما شكل عائقاً في جمع المادة العلمية وعدم تفهم البعض أن أعضاء السلطة القضائية هم في النهاية بشر يصيبون ويخطئون، وهذا البحث لا يقف عند معالجة أسلوب تأديب عضو السلطة القضائية حسب بل يسعى أيضا إلى إبراز الضمانات التأديبية له، وانعدام الأرشفة الإدارية الصحيحة في المؤسسات القضائية اليمنية وبالتالي صعوبة الوصول إلى المادة العلمية بأسلوب علمي سهل، وندرة المراجع العلمية اليمنية في مجال القانون الإداري اليمني.

وسنتناول هذا البحث في ثلاثة فصول سنخصص الأول لتحديد أعضاء السلطة القضائية، وبيان استقلالهم عن سلطات الدولة الأخرى، في المبحث الأول منه، وفي المبحث الثاني نبين الذنب الإداري والعقوبة التأديبية لعضو السلطة القضائية وفي الفصل الثاني سنتناول السلطة التأديبية والإجراءات التأديبية كلاً منهما في مبحث، وسنخصص الفصل الثالث لبيان الطبيعة القانونية للقرارات الصادرة عن السلطة التأديبية وكيفية الطعن فيها.